

السياسة الوطنية للغابات في الأردن

TCP/JOR/3702

(مسودة)

إعداد: وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية

بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

كانون أول 2018

المحتويات

1. مقدمة - 8
- 1.1 الحاجة لسياسة الغابات - 8
- 1.2 تاريخ وضع سياسة الغابات - 9
- 1.3 عملية وضع سياسة الغابات - 9
- 1.4 محتويات سياسة الغابات..... - 10
2. مراجعة قطاع الغابات - 12
- 2.1 التاريخ الحديث لتنمية الغطاء الحرجي في الأردن - 12
- 2.2 أنواع الغابات - 12
- 2.3 تعريف الغابات - 13
- 2.4 الغابة والزراعة - 13
- 2.5 الغابات واستخدام الأراضي - 14
- 2.6 ظروف وصحة الغابات - 14
- 2.7 إدارة وحفظ الغابات - 14
- 2.8 الغابات والاقتصاد الوطني - 15
- 2.9 تمويل قطاع الغابات..... - 16
- 2.10 الغابات والبيئة - 18
- 2.11 الحراجة المجتمعية - 19
- 2.12 البحث والتعليم - 20

- 2.13 تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات - 20 -
3. حوكمة قطاع الغابات في الأردن والسياق الوطني - 24 -
- 3.1 المساهمة في جدول الأعمال الوطني - 24 -
- 3.2 الغابات وعلاقتها بقطاعات أخرى - 25 -
- 3.3 الإعداد المؤسسي والقدرات في قطاع الغابات - 26 -
- 3.4 الغابات والمجتمع المدني - 26 -
- 3.5 النواحي القانونية؛ الإطار التشريعي لتنفيذ السياسات - 27 -
4. الإطار المنطقي لسياسة قطاع الغابات - 28 -
- 4.1 الرؤية لقطاع الغابات 2018-2030 - 28 -
- 4.2 الأطر الإرشادية ومبادئ تطوير سياسة الغابات وتنفيذها - 28 -
- 4.3 توجهات وأهداف وأنشطة سياسة الغابات - 29 -
- 4.3.1 الركن البيئي/ الموارد الحرجية - 30 -
- 4.3.2 الركن الاجتماعي: - 33 -
- 4.3.3 الركن الاقتصادي - 36 -
- 4.3.4 ركن الإعداد المؤسسي والتعليم والبحث العلمي - 39 -
- 4.4 بيئة تمكينية من أجل التنفيذ - 42 -
- 4.4.1 الحوكمة والتنسيق والشراكات - 43 -
- 4.4.2 آليات التمويل - 43 -
- 4.4.3 بناء القدرات - 44 -

- 44 - 4.4.4 المعلومات والتوعية والاتصالات
- 45 - 4.4.5 التدابير القانونية
- 45 - 5. المراقبة والمراجعة والتكيف
- 46 - 6. الملحقات

CBD	United Nations Convention on Biological Diversity	إتفاقية التنوع الحيوي
ES	Ecosystem Services	خدمات الأنظمة البيئية
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FD	Forestry Department	مديرية الحراج
GDP	Gross Domestic Production	الناتج المحلي الإجمالي
JUST	Jordan University of Science and Technology	جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
MoA	Ministry of Agriculture	وزارة الزراعة
MoE	Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم
MoF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MoPIC	Ministry of Planning and International Cooperation	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
NDC's	Nationally Determined Contributions	المساهمات المحددة وطنياً
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NWFPs	Non-wood forest products	منتجات الغابات غير الخشبية
PES	Payments for Ecosystem Services	المدفوعات مقابل خدمات الأنظمة البيئية
PSC	Project Steering Committee	اللجنة التوجيهية للمشروع

RBG	Royal Botanic Garden	الحديقة النباتية الملكية
RGC	Royal Geographic Center	المركز الجغرافي الملكي
RSCN	Royal Society for the Conservation of Nature	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
TCP	Technical Cooperation Project	مشروع التعاون التقني

الاختصارات

1. مقدمة:

1.1 الحاجة لسياسة الغابات:

1. المملكة الاردنية الهاشمية من البلدان ذات الغطاء الغابي المحدود ، إذ لا تتجاوز مساحة الأراضي المغطاه بالاشجار الحرجية حاليا 88000 هكتار، علما بان أجزاء واسعة من أراضي المملكة كانت توجد بها في الماضي أشجاراً حرجية كثيفة وانواع من النباتات المختلفة والتي تعد إرثاً طبيعياً وثروة وطنية هامة. إلا أن هذه الثروة قد واجهت العديد من المخاطر والتحديات المرتبطة بالتعدي على الأراضي الحرجية وبالقطع والإزالة والتعرض للحرائق والإصابة بالأمراض ، وتعاقب سنوات الجفاف وتغير المناخ أدى الي تقلصها وانحسارها. وقد تسببت خسارة الغطاء الحرجي بتعرية التربة وتضرر مناطق مستجمعات المياه¹ وفقدان التنوع الحيوي وخسارة منتجات وخدمات بيئية قيمة، الأمر الذي تطلب وجود سياسة وطنية للغابات كإطار منهجي متكامل لتوجيه العمل بقطاع الغابات يحظي باجماع الشركاء والدعم السياسي للدولة ويسهم في الحد من التدهور المتزايد في الموارد الحرجية وعكس اتجاهاته.

2. خطا الأردن عدة خطوات نحو التنمية الوطنية والوفاء بالتزاماته الدولية بشأن التنوع الحيوي وتغير المناخ ونمو الاقتصاد الأخضر. وستسهم سياسة الغابات في تحقيق الطموحات والأهداف الوطنية المنصوص عليها في رؤية الأردن 2025. ولهذا الغرض، جرى إعداد هذه السياسة سعياً لتحقيق الهدف طويل الأمد للتنمية المتكاملة المستدامة من خلال إصلاح الأطر القانونية وتقديم التدابير المؤسسية والمالية التي تضمن التنفيذ الفعال، إلى جانب اتباع الآليات الملائمة لإشراك المجتمعات المحلية وغيرهم من الأطراف المعنية في إدارة وتنمية الغابات. كما تؤكد هذه السياسة على أهمية توفير المعلومات بشأن الغابات والوصول والتبادل الكافي لها بين مختلف الأطراف المعنيين.

"من وجهة نظرنا، الإصلاح الناجح ليس مجرد حدث، بل هو عملية مستدامة مبنية على نجاحاتها الخاصة - إنها دورة حميدة

من التغيير." ملك الأردن عبد الله الثاني بن الحسين²

¹ إستراتيجية التمويل المتكامل لإدارة الأراضي المستدامة في الأردن. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة البيئة، 2008
² <https://www.brainyquote.com/quotes/quotes/a/abdullahii178485.html>

3. ستساعد السياسة الوطنية للغابات وخطة العمل متعددة السنوات في خلق البيئة الملائمة لإصلاح القطاع ، وتنفيذ برامج من أجل الحد من تدهور الغابات وتحقيق الإدارة المستدامة للغابات والتنمية اللازمة للقطاع. وبذلك فهي تحسن إسهام الغابات في الحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والإقتصادية العامة في الأردن بمشاركة والتزام كبيرين من قبل المجتمع المدني.

1.2 تاريخ وضع سياسة الغابات :

4. يخضع قطاع الغابات للتنظيم وفقاً الي أولويات قانونية لمؤسسات مختلفة. وفي الكثير من الأحيان، يفقر هذا التنظيم للرؤية طويلة الأمد والأنشطة المنهجية الواضحة. في عام 2007، اتصلت وزارة الزراعة - بوصفها الهيئة الحكومية المسؤولة عن حفظ الغابات وتميئتها - بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لطلب الدعم في تطوير سياسة وطنية لقطاع الغابات. وقد استجابت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بدعم إعداد مسودة لسياسة الغابات. إلا أن الحكومة لم توافق على السياسة في ذلك الوقت لأسباب إدارية، لكن وزارة الزراعة أدرجت العديد من إرشاداتها وتوجهاتها وأنشطتها المقترحة في خطط أعمالها. وفي عام 2014، طلبت وزارة الزراعة مجدداً من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم في صياغة سياسة غابات تقدم الإرشادات العامة بشأن إسهام القطاع في جدول أعمال التنمية الوطني ، والاستجابة للالتزامات والاتفاقيات الدولية. ولهذا الغرض، طورت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2015 مشروع تعاون تقني بعنوان "دعم وتطوير سياسات الغابات الوطنية الأردنية (TCP/JOR/3503)" يهدف لدعم وزارة الزراعة في تطوير سياسة غابات راسخة من خلال اتباع نهج تشاركية.

1.3 عملية وضع سياسة الغابات :

"سياسة الغابات الوطنية هي اتفاق وطني بين الأطراف المعنية على رؤية وأهداف مشتركة بشأن غابات وأشجار البلاد تتبناها الحكومة. وهي تُقدم الإرشادات بشأن أهم السياسات الإستراتيجية وينبغي أن تكون مختصرة وسهلة الفهم بالنسبة لأطراف واسعة من المجتمع".³

³ تطوير سياسة غابات فعالة؛ دليل. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، 2010

5. لقد كان وضع سياسة قطاع الغابات قائماً على جمع وجهات النظر والمخاوف والحاجات والفرص المتصلة بتنمية القطاع. وقد تم تنفيذ ذلك من خلال مراجعةٍ شاملةٍ لأهم السياسات والإستراتيجيات التنموية والبيئية والاتفاقيات الدولية. وقد صاحب ذلك عملية تشاورٍ واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بما في ذلك عمليات مشاورة تفصيلية مع الخبراء المحليين ومقابلة المجتمعات المحلية وعقد ورشتي عمل لبحث التحديات والفرص الرئيسية في قطاع الغابات ، وثلاث ورش عمل على مستوى المحافظات في محافظات الشمال والوسط والجنوب ، وورشة عمل مختصة لمراجعة التشريعات فضلاً عن إجتماعات مع ممثلين للمجتمعات المحلية. حيث تم بحث إهتمامات واحتياجات الأفراد ذات الصلة بالغابات والإمكانات المتاحة مع الأخذ في الإعتبار التنوع البيئي الذي تتمتع فيه مختلف الغابات في هذه المناطق. كما ساهمت عملية التشاور بشكل كبير في تحديد أهم المؤسسات المعنية بتنمية قطاع الغابات.

6. ومن ثم جرى بحثُ نتائج هذه العملية التشاركية مع اللجنة التوجيهية للمشروع والمسؤولين الحكوميين ومتخذي القرار بالوزارت ذات الصلة. و تم تحديد أهم أركان السياسة وتوجهات القطاع وأهدافه وأنشطته للأعوام 2018-2022.

7. واجهت عملية إعداد السياسة تحديات رئيسة كتوافر المعلومات من أجل التخطيط السليم لتنمية القطاع، ومحدودية آليات التنسيق ومشاركة المعلومات بين الأطراف المعنيين. فقد قيدت تلك التحديات القدرة على إعداد تحليل مفصل للقطاع وسيناريوهات التوقعات التي تفضي إلى تشكيل خطط سليمة للتنمية المستقبلية للقطاع.

1.4 محتويات سياسة الغابات :

8. تصف الوثيقة الدوافع والحاجات لإعداد سياسة لقطاع الغابات، وعملية إعداد سياسة الغابات، والتحديات الرئيسية التي تواجه إعدادها.

بعد فصل المقدمة، سيجري بحث أهم خصائص قطاع الغابات باختصار ومنها:

(الموارد، والتنوع، والتعريفات، والوضع الحالي، وممارسات الإدارة والحماية، وأهمية القطاع بالنسبة للتنمية الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية، والاقتصاد والمجتمعات المحلية، والتضارب بشأن استخدام الأراضي، والتغير في استخدام الأراضي، والبحث

العلمي والتعليم في قطاع الغابات). كما تبحث هذه الوثيقة القدرات والإطار التشريعي والإعداد المؤسسي اللازم، بما في ذلك التنسيق داخل القطاعات وفيما بينها فيما يتعلق بالغابات وفرص التمويل، وتم تلخيص أهم النتائج بوصفها مبادئ لتطوير أهم أركان السياسة والأدوات اللازمة لتحقيق الرؤية المستقبلية للقطاع.

2. مراجعة قطاع الغابات:

2.1 التاريخ الحديث لتنمية الغطاء الحرجي في الأردن :

9. يُعتقد بأن الغابات كانت تغطي مناطق شاسعة في الأردن حتى بداية القرن الماضي، لا سيما في المرتفعات الغربية⁴. لكن أدت سنوات من الجفاف والضغط البشرية المتنامية إلى تدهور الغابات في الأردن. بعد تأسيس إمارة شرق الأردن، وإنشاء دائرة الحراج في عشرينيات القرن الماضي، انطلقت جهود حفظ موارد الغابات وإعادة تعميم الغابات المتدهورة. وقد اتضح ذلك بشكل خاص خلال ستينيات القرن الماضي التي شهدت توجهاً متنامياً نحو استصلاح الغابات. لكن خلال السنوات الأخيرة، تعرضت الغابات لمختلف أشكال التهديد، وأشارت التقارير إلى أنها تضررت علي نحو خطير. إلا أن نقص المعلومات الموثوقة والجرد الوطني الشامل يحد من القدرة على تحديد وضع تدهور الغابات، وذلك يؤثر بدوره على قدرة الحكومة على اتخاذ إجراءات مستنيرة لإعداد خطط لإعادة تأهيل وإدارة الغابات على نحو مستدام.

2.2 أنواع الغابات :

10. تغطي الغابات نحو 88000 هكتار مصنفة بشكل رئيسي إلى غابات طبيعية وغابات من صنع البشر. تمثل الغابات الطبيعية 45% من غابات الأردن، في حين أن بقية الغابات مزروعة مثل السنديان دائم الخضرة (*Quercus calliprinos*) والسنديان متساقط الأوراق (*Quercus aegilops*) والعرعر الفينيقي (*Juniperus Phoenicia*) والصنوبر الحلبي (*Pinus halpensis*) والزيتون البري (*Olea europea*) والطلح (*Acacia spp.*) أهم الأجناس الموجودة في الغابات الأردنية الطبيعية. كما يمكن تصنيف الغابات في الأردن وفقاً لمليتها إلى غابات تنمو في أراض عامة وغابات تنمو في أراض خاصة. تقدر مساحة الغابات في الأراضي الخاصة بنحو 1070 هكتار، وهي خاضعة لتغيرات مكثفة من حيث استخدامها لزراعة أشجار الفاكهة أو إنشاء منشآت حضرية. ويقدر بأن نحو 40% فقط من هذه المساحات ما زالت مغطاة بأشجار الغابات.

⁴ التقرير الوطني الأول بشأن اتفاقية التنوع الحيوي. المؤسسة العامة لحماية البيئة. 2001

11. أما آخر الإحصاءات للمساحة الموصوفة بأراضٍ حرجية فتبلغ 106700 هكتار⁵ وهناك أراضٍ إضافية

للخزينة مغطاة بأشجار حرجية لكن مع الأسف فإن معظم هذه المناطق لم تخضع للمسح على نحو ملائم.

2.3 تعريف الغابات :

12. لا يوجد تعريف واضح للغابات أو الأشجار أو الشجيرات في قانون الزراعة رقم 13 لعام 2015. ولا يحدد

القانون كثافة الأشجار في مصطلح "الغابة" في الأراضي المعلنة على أنها أراضٍ حرجية ، و كثيراً ما تستخدم التعريفات الدولية لتوجيه تطوير هذه المصطلحات المهمة. لكن ينبغي الأخذ في الاعتبار الظروف البيئية والسكانية الخاصة في الأردن عند تكييف هذه التعريفات مع السياق الأردني. حقيقة، أن تعريف الغابة على نحو سليم سيحسن ممارسات الإدارة وجهود إنفاذ القانون.

2.4 الغابة والزراعة :

13. أن الزحف على الأراضي الحرجية وتحويلها إلى أراضٍ زراعية من بين أكبر أسباب تدهور الغابات. وعلى

الرغم من الضبط النسبي لذلك في الأراضي العامة، إلا أن هذه القضية مرتبطة بشكل كبير بالغابات الموجودة في الأراضي الخاصة، حيث تتعرض معظم هذه الأراضي للتحويل لأغراض زراعية. ويقدر بأن نحو 40% فقط من هذه الأراضي ما زالت مغطاة بأشجار حرجية (انظر إلى القسم 2.2 أعلاه). لذلك، فإن الزراعة تشكل تهديداً كبيراً على الغابات في الأردن.

14. يُسمح باستغلال أراضٍ محددة في أطراف الغابات العامة/الأراضي الحرجية من قبل المجتمعات المجاورة لها

لأغراض زراعية (زراعة الأعشاب والفطر وإنتاج العسل)، وذلك يعني إمكانية ترخيص استخدامات أخرى على أساس علمي لتنفيذ مشاريع الزراعة الحرجية. قد تمثل الزراعة الحرجية أحد النهج المحتملة للحد من تهديد تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية من خلال تقديم منتجات زراعية مطلوبة مع الحفاظ على موارد الغابات ، و من المهم النظر في مفهوم الزراعة الحرجية في كل

⁵ مديرية الحراج

من الغابات الحكومية والخاصة بطريقة تحمي الغطاء الحرجي في الأراضي المملوكة ملكية خاصة وتحسن وتوسع وتحمي الغطاء الحرجي العام لا سيما المجاور للأراضي المملوكة ملكية خاصة.

2.5 الغابات واستخدام الأراضي :

15. يمكن إعلان الأراضي الحكومية ذات الغطاء الحرجي أراضٍ حرجية أو أراضي الخزينة. وذلك ينطوي على تبعات قانونية على استخدام وإدارة الأراضي والغطاء الحرجي، حيث تتعرض الأراضي الحرجية لضغوط مستمرة لتحويلها لأغراض زراعية وحضرية تلبية للطلب المتزايد إثر ازدياد السكان واستجابة لتدفق اللاجئين الاستثنائي. كما أن هناك ضغوطاً متزايدة لتحويل الأراضي ذات الأشجار الحرجية لصالح مشاريع مربحة مالياً ، وعادة ما تكون الأراضي ذات الغطاء الحرجي مبعثرة ومجزأة دون تخطيط واضح لحدودها. لذلك كثيراً ما تتداخل الأراضي العامة والخاصة مُشكِّلةً بذلك تحدياً كبيراً يواجه تصميم وتنفيذ خطط الإدارة الفعالة وإنفاذ القانون.

2.6 ظروف وصحة الغابات :

16. تشمل الضغوط الحيوية وغير الحيوية على الغابات الأحداث المتكررة والمتطرفة كالعواصف الثلجية والحرارة المرتفعة والجفاف والتغير في توزيع هطول الأمطار وشدته ، فضلاً عن ازدياد الاعتماد على الأجناس المستجلبة والإستثمارية في استصلاح الغابات والغابات الحضرية. تزيد هذه الضغوط من تعرض أشجار الغابات للأمراض وتفشي الآفات وتؤدي إلى تدهور الغابات.

17. لا تعمل الأنظمة البيئية الغابية المتدهورة على نحو سليم، وهي غير قادرة على تقديم منتجات وخدمات نظام بيئي ملائمة تتفع الناس. في الدول التي تعاني من شح المياه كالأردن، تكون خدمات تنقية المياه وتزويده ذات أهمية كبيرة وتؤثر على معيشة الأشخاص بشكل هائل.

2.7 إدارة وحفظ الغابات:

18. يفتقر الأردن لخطط واضحة متعددة السنوات لإدارة الغابات. وبدلاً من ذلك، تتوفر أنشطة تستهدف حفظ واستصلاح الغابات. لقد أوكل قانون الزراعة رقم 13 لعام 2015 مديرية الحراج بمهمة حفظ وتحسين الغابات الموجودة وإصلاح

النظم البيئية للغابات المتدهورة. لكن خطط الإدارة والأنشطة الشاملة التي تستهدف توليد الدخل وتحسين سبل العيش ، وإشراك المجتمع المدني غير معدة على نحو جيد. على الرغم من أن الغابات في الأردن لا تعد منتجة على نحو تجاري، إلا أنها تقدم العديد من الخدمات القيمة التي يمكن استغلالها لتوليد الدخل وتحسين سبل العيش. وينبغي لنا استكشاف هذه الإمكانيات واستغلالها جيداً من خلال خطط إدارة غابات متكاملة.

19. تركز مديرية الحراج على حفظ الغابات من خلال شبكة من محطات الغابات وباستخدام حراس الغابات وشبكة الاتصالات، و تتمتع المديرية بتجربة كبيرة في استصلاح الأراضي المتدهورة وتنفيذ برامج زراعة الأشجار. وقد أسست المديرية لهذا الغرض شبكة من المشاتل المنتجة لنحو 3 ملايين شتلة سنوياً. لكن ينبغي لنا النظر في إشراك الأطراف المعنية على نحو أكبر لتحسين فعالية حفظ الغابات. وفي هذا الصدد، يمكن أن تستفيد مديرية الحراج من تجربة الجمعية الملكية لحماية الطبيعة (RSCN) - وهي منظمة غير حكومية مسؤولة عن تأسيس وإدارة شبكة من المناطق المحمية - في تطوير خطط إدارة الغابات التي تجمع أهداف حفظ الغابات مع أنشطة توليد الدخل وآليات إشراك المجتمع. ونظرًا لنقص المساحات الملائمة للزراعة والظروف المناخية الأكثر قسوة، ينبغي لنا التخطيط لعملية حفظ الغابات بعناية، ومراقبتها وتقييمها من أجل تحديد التحديات والاستجابة لها.

2.8 الغابات والاقتصاد الوطني:

20. يعمل الأردن بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين لجمع التمويل من أجل تحسين الصمود الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية الأردن 2025 التي تشمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينطوي نهج الأردن في تحقيق التنمية الاقتصادية على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بتوجيه أقوى وأكثر فعالية من السياسات، وزيادة وتعزيز التمويل وتحسين استغلال الموارد المتوفرة. وقد بُذلت جهودٌ كبيرةٌ للاستجابة للتحديات الإقليمية والتكيف مع تغير المناخ وتلبية احتياجات الأردن الكبيرة للاستثمار من أجل تحقيق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.⁶

⁶ التقييم الوطني الطوعي الأول لتنفيذ جدول أعمال 2030، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017

21. تنتج الغابات في الأردن قَدْرًا محدودًا من حطب الوقود والفحم الذي يرد في الغالب من الغابات الخاصة. لكن تتمتع الغابات بإمكانيات أكبر من حيث إنتاج منتجات الغابات غير الخشبية كالعلف والفطر والفاكهة البرية والنباتات القابلة للأكل والنباتات الطبية التي عادة ما تُجمع وتُستهلك من قبل المجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق الحرجية.

22. اعتادت المجتمعات المحلية تأمين حاجات كبيرة ومنتجات لكسب الرزق تشمل العلف وحطب الوقود ومنتجات الغابات غير الخشبية والمياه وتقديم الخدمات الترفيهية والسياحية ، وتقدم مديرية الحراج التصاريح للرعي المضبوط خلال موسمين اثنين: الربيع والخريف، وذلك بعد تقييم الطاقات الاستيعابية للرعي في كل منطقة حرجية. حيث تشير التقديرات إلى أن إنتاج العلف السنوي من الغابات الأردنية يساوي 3000 طن من الشعير بقيمة 525-630 ألف دينار أردني.⁷ ويمكن أن ترفع إدارة الغابات السليمة إنتاج العلف إلى عشرة أضعاف. كما تقدم الغابات الخدمات الترفيهية والسياحية البيئية، لا سيما في المنتزهات الوطنية والمحميات. حيث تشير التقارير إلى أن ثلاث محميات في عجلون ودبين واليرموك جذبت نحو 10500 زائر في عام 2015.⁸

23. فضلاً عن ذلك، تسهم الغابات بشكل كبير في تنظيم خدمات مثل ضبط السيول وحبس الكربون وتحسين تركيبة التربة وضبط التعرية. لكن لم تكن هناك محاولات رسمية لتقييم وتقدير قيمة هذه المنافع في الأردن.

24. تتماشى استدامة الغابات مع مساعي الأردن لتنمية اقتصاد وطني أخضر ، إذ تسهم الغابات الصحية بشكل فاعل في مخزون الكربون وتحسين الصمود البيئي، وبذلك تؤدي إلى تحقيق المساهمات المحددة وطنياً (NCDs) في الأردن.

2.9 تمويل قطاع الغابات:

25. يعتمد قطاع الغابات على ثلاث أدوات تمويلية: الموازنات العامة والمنح الدولية والموارد الخاصة. تدعم هذه الأدوات الثلاث تنفيذ برنامج حفظ الغابات والتشجير الذي تنفذه مديرية الحراج/ وزارة الزراعة في الغابات الحكومية والمحميات

⁷ إستراتيجية المراعي، وزارة الزراعة، 2014، عمان، الأردن.

⁸ الجمعية الملكية لحماية الطبيعة: <http://www.rscn.org.jo/protected-areas>

التي تديرها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ، وتمثل الموازنة العامة المصدر الرئيسي للتمويل الداخلي في الأردن. وقد بلغ إجمالي مخصصات مديرية الحراج منها نحو 1.949 مليون في عام 2015 و1.825 مليون دينار أردني في عام 2016. إلا أن الموازنة شهدت تناقصاً تدريجياً منذ عام 2016، إذ تحولت معظمها إلى المحافظات اللامركزية.

26. ومن مصادر التمويل الأخرى الداخلية صندوق الغابات الذي تأسس في عام 2010 ضمن صلاحيات وزارة الزراعة / مديرية الحراج حتى عام 2014 بموازنة تراكمية بلغت نحو مليوني دينار أردني ، ويعتمد الصندوق على الغرامات المجموعة من الرعي غير القانوني والتصنيع غير القانوني لمنتجات الغابات (الفحم)، والإنشاءات غير المصرح بها في الأراضي الحرجية، وقطع أشجار الغابات غير المصرح به وما إلى ذلك. وقد كانت مديرية الحراج تستثمر في هذا الصندوق من أجل تجديد مركباتها ومعداتنا وتنفيذ برامج التشجير. وفي عام 2014، انتقلت إدارة هذا الصندوق إلى وزارة المالية وأصبحت سلطة وزارة الزراعة عليه محدودة.

27. أن الغابات داخل المحميات الطبيعية خاضعة لولاية الجمعية الملكية لحماية الطبيعة (RSCN). حيث تؤمن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة 92% من موازنتها السنوية من برامج تمويل محددة قائمة على السياحة البيئية ومشاريع صغيرة بالشراكة مع المجتمع المحلي وجمع التبرعات والمنح الوطنية والدولية. في حين يأتي 8% من التمويل من الحكومة لدعم حماية الطبيعة والغرامات المتحصلة من ممارسات الصيد غير القانوني.

28. يجري تمويل عدة مشاريع وبرامج تنموية متواصلة في قطاع الغابات من قبل مساعدات أجنبية مقدمة ضمن اتفاقيات ثنائية للمنح والتبرعات والقروض الميسرة وبرامج المساعدات التقنية. يُذكر أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة الحكومية المسؤولة عن الإتصال والتفاوض مع الجهات المانحة للحصول على المنح والقروض الميسرة وما إلى ذلك.

29. هناك حاجة لإدخال آليات مالية مستدامة ومتسقة لإدارة الغابات ، وقد تشمل:

(1) توسعة نطاق آليات التنمية النظيفة لتشمل الموارد الحرجية

(2) إصلاح الصناديق البيئية الحكومية الحالية وتعزيز استقلالية وهيكل وكوادر هذه الصناديق والدعم التقني لها

(3) تعزيز نظام الدفع مقابل الخدمات البيئية من خلال نُهج نقدية وغير نقدية

(4) تحسين الإستثمار في الزراعة الحرجية في الغابات الخاصة، وعلى نحو مشروط في الغابات الحكومية. كما يلزم إصلاح

الإطار التشريعي الحالي وتطوير آليات تنفيذ ملائمة لدعم هذه الأنشطة المقترحة.

2.10 الغابات والبيئة:

30. تعد أنظمة الغابات البيئية مكوناً أساسياً في تنفيذ شروط وبروتوكولات اتفاقية التنوع الحيوي. وقد انعكست هذه

الأهمية على الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي⁹ وتماشت مع الإستراتيجية العالمية للتنوع الحيوي التي تسمى

"أهداف أيشي"، و من المتوقع أن تحسن سياسة الغابات الوطنية عمل الأنظمة البيئية في الغابات وتقديم الخدمات - لا سيما

الخدمات التنظيمية.

31. الغابات في غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 15.3 المتمثل بوقف التصحر ومكافحة

تدهور الأراضي وتحقيق التعادل في تدهور الأراضي. حيث يُتوقع أن يُعاد تأهيل 2500 هكتار من أراضي الغابات المتدهورة

بحلول عام 2030 ضمن الهدف الوطني لتحقيق تعادل تدهور الأراضي.¹⁰

32. وعلى غرار ذلك، تعد الغابات مصرفاً مهماً لثاني أكسيد الكربون، إذ تحبس نحو 417 جيجا غرام من ثاني

أكسيد الكربون سنوياً، و تتطلب المساهمات المحددة وطنياً (NCDs) زراعة 3000 هكتار إضافي من الأراضي الجرداء لرفع

المستويات الحالية من مخزون الكربون. وبذلك تزداد مساهمة الأردن في الحد من تغير المناخ. كما أن الغابات مهمة جداً في

تحسين تكيف الأنظمة البيئية، لا سيما في محافظات الشمال التي تضم أكثر الأنظمة البيئية هشاشة أمام آثار تغير المناخ.

⁹ إستراتيجية التنوع الحيوي الوطنية وخطة العمل. وزارة البيئة، 2014.

¹⁰ رؤية الأردن 2025 الوطنية، 2015

33. ستعين سياسة الغابات القطاع من خلال تحديد أهداف واضحة وخطة عمل متعددة السنوات تعزز جهود

الحكومة الأردنية الرامية للوفاء بتعهداتها الدولية التنموية والبيئية بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

2.11 الحراجة المجتمعية :

34. دفع شح الموارد - بما فيها الموارد الحرجية- سياسات التنمية المستدامة الأردنية للاستثمار في الأفراد للقضاء

على الفقر والخروج بمجتمع مزدهر في الأردن عام 2025. وعلى غرار ذلك، يمثل الأفراد جوهر إطار أهداف التنمية المستدامة

لتنفيذ جدول أعمال 2030 في الأردن، لا سيما هدف التنمية المستدامة 1 (لا فقر) وهدف التنمية المستدامة 2 (لا جوع) وهدف

التنمية المستدامة 8 (الازدهار والعمل الكريم) وهدف التنمية المستدامة 13 (البيئة وتغير المناخ).¹¹ تؤدي الحراجة في الأردن

دوراً كبيراً في تلبية الحاجات الأساسية لحطب الوقود ومنتجات الغابات غير الخشبية، إلى جانب تعزيز النمو الاقتصادي في

المجتمعات الريفية والمجتمعات المحلية المهمشة، وذلك من خلال توليد الدخل وفرص العمل التي تسهم في تحسين مستوى

المعيشة في المجتمعات الريفية. وعلى سبيل المثال، تتمتع مشاريع السياحة البيئية والزراعة الحرجية المخططة على نحو جيد

بإمكانيات مهمة في تقديم سبل الأمن الغذائي وفرص العمل. وقد يؤدي تحسين البعد الاجتماعي في الغابات إلى تحسين

الوصول إلى الموارد الحرجية (الخشب ومنتجات الغابات غير الخشبية) وتحقيق الأمن الغذائي ودعم تعميم مراعاة المنظور

الجنساني.

35. الحراجة المجتمعية في الأردن لا تنطوي فقط على المجتمعات المحيطة بالغابات، بل إنها تنطوي على

المجتمعات الأخرى التي تنتفع من الغابات ، و يمكن أن تليي الغابات حاجة المجتمعات لبعض السلع والخدمات (كأحزمة

الحماية من الرياح، وغابات الأخشاب لإنتاج الحطب، والشجر الحرجي لإنتاج منتجات الغابات غير الخشبية، والغابات الطبيعية

الملائمة للرعي، وما إلى ذلك). كما تقدم الغابات مجموعة واسعة من السلع والخدمات، لكن إنتاج هذه الخدمات والسلع في

تراجع ، بسبب ضعف إدارة الغابات وتغير المناخ والنمو السكاني والتدهور والتجزئة المستمرة للغابات. والتحدي الرئيسي الذي

يواجه قطاع الغابات هو كيفية تلبية الطلب المتنامي على المنتجات والخدمات الحرجية اعتماداً على الموارد المتناقصة.

¹¹ رؤية الأردن 2025 الوطنية، 2015

36. لا يشارك المواطنون - أفراداً ومجتمعات - على نحو كاف حتى الآن في التخطيط للغابات وإدارتها. وقد

أظهرت المشاورات خلال وضع هذه السياسة أن الأشخاص مهتمون ومستعدون للمشاركة الفعالة في إدارة الغابات وحمايتها وتمييزها. وقد كانت مداخلات المجتمعات المحلية مهمة في تطوير سياسة الغابات هذه وخطة العمل، وسيكون إشراكها أساسياً في تنفيذها. ووضع المواطنين في مركز رؤية الأردن 2025 يؤكد على أهمية إشراك الأفراد بصفتهم عنصراً جوهرياً في إدارة الموارد الطبيعية.¹² حيث ينبغي النظر في تدابير الإشراف الفاعل للمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ليتحملوا مسؤولياتهم الاجتماعية ويساهموا في تطوير هذا النظام البيئي المهم في الأردن.

2.12 البحث والتعليم :

37. من التحديات التي تواجه قطاع الغابات ضعف قدرات المختصين في مديرية الحراج، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الافتقار لفرص التعليم الملائمة في مجال الغابات. حيث كانت الدول المجاورة تقدم فرص التعليم العالي في مجال الغابات فيما مضى، وكانت جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية تقدم برنامجاً للغابات. لكن لم تعد هذه الفرص متاحة بسبب الوضع السياسي في الإقليم وبسبب إغلاق برنامج الغابات في جامعة العلوم والتكنولوجيا. كما أن الأبحاث العلمية المتصلة بالغابات محدودة جداً وكثيراً ما تتأثر بتوافر التمويل الذي يُقدم عادةً من قبل مؤسسات تمويل دولية. وقد أثر ذلك على توليد البيانات والمعلومات والمعرفة المتصلة بالغابات.

38. كما أن الفرص (المحدودة أصلاً) التي تقدمها برامج بناء القدرات تتناقص باضطراد. وهناك حاجة لتحسين القدرات الوطنية في مجال الغابات من خلال تطوير التعليم الشامل طويل الأمد وبرامج البحث العلمي وبرامج بناء القدرات، لضمان تنفيذ الأنشطة المقترحة في تطوير قطاع الغابات.

¹² الأردن 2025: رؤية وإستراتيجية وطنية.

2.13 تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات :

39. من خلال دراسة الوضع الراهن لقطاع الغابات في الاردن يتبين وجود العديد من نقاط القوة والفرص المتاحة للرفع من أداء القطاع لتحقيق الادارة المستدامة للغابات بالمملكة وتمكينه من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين سبل عيش المجتمعات الريفية وتحقيق الاستقرار البيئي، كما تبرز عدة نقاط ضعف وتهديدات تحد من قدرة القطاع على تحقيق هذه الأهداف وتحقيق التنمية والادارة المستدامة للغابات في المملكة. وقد أظهر التحليل الرباعي لنقاط "القوة والضعف والفرص والتهديدات " SWOT Analysis " في قطاع الغابات النتائج التالية:

40. نقاط القوة :

- يوجد تنوع في البيئات المناخية نتج عنه تنوع حيوي نباتي جيد بمختلف البيئات يوفر ثروة جينية معتبرة يمكن استغلالها لإعادة البيئات الغابية لوضعها الطبيعي.
- تنامي الوعي العالمي والوطني بأهمية الموارد الغابية. وقد انعكس ذلك في مضامين الاتفاقيات البيئية العالمية وفي أهداف التنمية المستدامة وفي جل الاستراتيجيات الوطنية والتي ذهب بعضها الي تحديد اهداف كمية للمساحات الواجب غرسها بالأشجار الغابية لزيادة رقعة الغابات في المملكة.
- توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات والمتجسدة في رعاية جلالة الملك والملكة لليوم الوطني للتشجير (يوم الشجرة).
- تنامي الوعي بأهمية الخدمات والمنتجات التي توفرها الغابات، رغم محدودية مساحتها، وبدورها في محاربة الفقر وفي توفير فرص العمل وتحسين سبل كسب العيش وسط الرجال والنساء من سكان الريف سيما مع تنامي اهتمام الدولة بتطوير اقتصاديات النمو الأخضر.
- بروز وعي مجتمعي بأهمية المشاركة في حماية وتنمية الغابات وذلك من خلال الجمعيات المحلية والهيئات المجتمعية المهتمة بشأن الغابات.
- وجود مؤسسة وطنية عريقة ذات إرث تاريخي يمكنها النهوض بالقطاع متى ما توفر لها الدعم الكافي .
- وجود منظمات وهيئات إقليمية ودولية قادرة على تقديم الدعم الفني والتكفل بتدريب ورفع قدرات العاملين وتوفير التمويل لمشروعات تنمية الغابات متى ما تبين أن لهذه المشروعات مردود تنموي اقتصادي واجتماعي وبيئي واضح.

41. نقاط الضعف:

- توسع الأنشطة الزراعية والعمرائية على حساب مساحات الغابات الطبيعية أدى لتقلص وانحسار مساحات الغابات وتجزئتها وتسارع وتيرة تدهورها جراء سوء الاستغلال مما يُعقد عملية التنمية والادارة المستدامة لهذه الموارد.
- عدم وجود حصرٍ دقيقٍ وشاملٍ للغابات وأنواعها وحالتها ومستوى المهددات المصاحبة لها وغياب البيانات والمعلومات الشامة عنها يجعل من التخطيط السليم لتنميتها امراً عسيراً.
- ضعف التشريعات ذات الصلة بالغابات، وتضاربها أحياناً، واقتصرها في الغالب علي الجوانب الخاصة بالحماية فضلاً عن ضعف آليات إنفاذها.
- اتساع مساحة أراضي الغابات المتدهورة يتطلب توفر إمكانات مؤسسية وبشرية ومادية كبيرة لإعادة إعمارها وتنميتها لتحقيق الإدارة المستدامة لها.
- زيادة الطلب على منتجات الغابات، وبخاصة حطب الوقود، وعدم القدرة على تلبية احتياجات السكان من هذه المنتجات جراء محدودية مساحات الغابات وضعف الإمكانيات الفنية والمادية للإدارة المختصة يؤدي الي تقاوم ظاهرة القطع الجائر والتي مزيد من الاستنزاف للموارد الغابية.
- قلة الاستفادة الكاملة من المقومات التي توفرها منتجات الغابات غير الخشبية في التنمية المحلية مثل : النباتات الطبية والعطرية والاعلاف وعسل النحل والثمار والفطر (Mashroom) وغيرها ، لعدم وجود المعلومات عن كمياتها وكيفية تطوير سلاسل قيمها وتطوير سبل زيادة القيمة المضافة للإنتاج التقليدي منها.
- ضعف وقلة الكوادر الفنية بالمديرية العامة للغابات وقلة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة لها لتسيير أعمالها ولتنمية الموارد.
- شح الموارد المائية العذبة مما يصعب توجيه استخدامها لمشاريع تنمية الغابات على حساب المشاريع السكنية والزراعية والصناعية الأخرى.
- عدم تامين جميع الخدمات والمنتجات التي توفرها الأنظمة البيئية الغابية، لغياب الدراسات والمعلومات الموثقة، وهذا يحد من الوعي بأهميتها لدي متخذي القرار مما يقلل من فرص الاستثمار في تنمية موارد الغابات.

- ضعف التنسيق بين المؤسسات والإدارات ذات الصلة وتضارب الإختصاصات و بعض التشريعات ذات العلاقة بالقطاع.
- عدم وجود سياسة وطنية شاملة وواضحة المعالم لتوجيه العمل في قطاع الغابات وفق رؤي تسهم في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد وتعزيز اسهام القطاع في الاجندة الوطنية للمملكة والتزاماتها البيئية الدولية.
- ضعف البحث العلمي في مجال الغابات وضعف آليات ووسائل الإرشاد والتوعية.

42. الفرص المتاحة:

- الوعي المتنامي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بالدور الإيجابي الذي تلعبه الغابات في الحفاظ على التنوع البيولوجي وفي مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي وفي التخفيف من وطأة التغيرات المناخية أو زيادة القدرة على التكيف معها.
- ظهور آليات وصناديق تمويل دولية وإقليمية متعددة بما يوفر فرص تمويل لمشروعات تنمية وتطوير الغابات.
- بروز وعي واهتمامٍ متزايدٍ وسط العديد من الجهات بالمملكة بالسياحة البيئية وضرورة تطويرها.
- اهتمام الدولة بتعزيز دور القطاع الخاص في جميع مناحي التنمية قد يسهم في زيادة الاستثمار المستدام في قطاع الغابات من خلال المشاريع الخضراء.

43. التهديدات:

- التغيرات المناخية وما صاحبها من طول في فترات الجفاف وتكرارها والعواصف الثلجية تشكل عائقاً في سبيل تنمية الموارد الغابية.
- زيادة وتيرة وِحدة حرائق الغابات وتأثير الآفات والاصناف الغازية.
- الأزمات الاقتصادية وانخفاض الموارد المالية الوطنية الموجهة لمشاريع تنمية الغابات.

- الازمات السياسية والنزاعات في دول الجوار وما صاحبه من زيادة كبيرة في اعداد اللاجئين وما يترتب علي ذلك من ضغط علي الموارد الطبيعية في الأردن.

3. حوكمة قطاع الغابات في الأردن والسياق الوطني:

3.1 المساهمة في جدول الأعمال الوطني:

44. مساهمة الغابات في الزراعة¹³ وحفظ التنوع الحيوي¹⁴ ووقف تدهور الأراضي والتصحر والحد من تغير المناخ¹⁵ من الأمور الراسخة جيداً في عدد من السياسات والإستراتيجيات الوطنية في الأردن. وقد أشارت رؤية الأردن 2025 بشكل واضح للغابات بصفتها عنصراً مهماً في قطاعي الزراعة والبيئة¹⁶، وحددت سيناريوهات تنمية الغابات المستهدفة والمبادرات ذات الأولوية وإدراجها لكلا القطاعين.¹⁷ وتم تسليط الضوء على دور الغابات في تحسين الأمن الغذائي في الخطط الوطنية المصممة للاستجابة للتنمية والضغط على الموارد الطبيعية نتيجة الأزمة السورية¹⁸ التي دخل إثرها نحو 1.3 مليون لاجئ سوري إلى الأردن خلال السنوات السبع الماضية، حيث يعيش معظمهم في المحافظات ذات الغطاء الحرجي.

¹³ الإستراتيجية الوطنية للزراعة. وزارة الزراعة، 2016.

¹⁴ إستراتيجية التنوع الحيوي الوطنية وخطة العمل 2015-2020. وزارة البيئة. 2014

¹⁵ خطة العمل لمكافحة التصحر في الأردن 2015-2020. وزارة البيئة. 2014

¹⁶ السياسة الوطنية لتغير المناخ في المملكة الأردنية الهاشمية 2013-2020. وزارة البيئة. 2013

¹⁷ رؤية الاردن 2025.

¹⁸ خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

45. فعلى سبيل المثال أفردت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016-2025 قسماً خاصاً لقطاع الحراج (الغابات) حددت فيه أهم التحديات التي يواجهها القطاع من النواحي المالية، الفنية، الإدارية و التنظيمية. كما حددت الاستراتيجية أربعة أهداف رئيسة للقطاع للعمل على الحفاظ على موارد الغابات و زيادة مساحتها و زيادة عدد المحميات الغابية الطبيعية و تأهيل العاملين في قطاع الغابات. من أجل ذلك وضعت الاستراتيجية عدداً من المشاريع المقترحة مع بيان الجهة المنفذة، التمويل اللازم ومصدرة و مدة التنفيذ المقترحة و ضمت المشاريع المقترحة العديد من أولويات القطاع. و من الجدير بالذكر أن مصدر التمويل المقترح للعديد من المشاريع كان خزينة المملكة أو المنح المقدمة لها، مما يعكس الاهتمام الحكومي الجاد بالحفاظ على الغابات و ترميمها.

46. فضلاً عن ذلك، تم أخذ الغابات في الاعتبار عند وضع خطط متنوعة للتنمية والنمو الأخضر. وتم الإقرار بمساهمة التشجير ومشاريع النمو الأخضر المقترحة لخطة النمو الأخضر الأردنية 2018-2022¹⁹ في خلق فرص عملٍ وفرصٍ اقتصادية إضافية وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.²⁰ إن الفهم الأفضل لوظائف الغابات وخدماتها وقيمة هذه الخدمات يُحسن فعلاً في الإقرار بأهمية الغابات وفهم المساهمة الفعلية للقطاع في جدول الأعمال الوطني.

3.2 الغابات وعلاقتها بقطاعات أخرى:

47. تتواجد الغابات بالقرب من مناطق سكنية كبرى، وبذلك فهي تؤثر على قطاعات تنموية مختلفة وتتأثر بها أيضاً. كما أن الاستدامة والتنمية الزراعية والأمن الغذائي والحد من الفقر وتزويد المياه وحفظها وهذه كلها مرتبطة بشكل وثيق بحيوية وسلامة الموارد الحرجية. لذلك يجب وضع آليات اتصال وتنسيق فعالة لتسهيل التنسيق بين هذه القطاعات. ويجب تنظيم ومأسسة هذه الآليات ، ويفضل أن يكون ذلك من خلال تدابير تشريعية ومراجعة شاملة للتشريعات ذات الصلة بقانون الغابات للحد من الازدواجية المؤسسية وإيجاد سبل التضافر التي تعزز الجهود الوطنية الرامية لحفظ الغابات وتحسينها. كما أن تأسيس هيئة وطنية لتنظيم هذه الجهود سيسهل تبادل المعلومات وسيساعد في تنمية القطاع.

¹⁹ خطة النمو الاقتصادي الأخضر في الأردن 2018-2022.

²⁰ الخطة الوطنية للنمو الأخضر.

3.3 الإعداد المؤسسي والقدرات في قطاع الغابات:

48. يشير التدهور المتواصل لأنظمة الغابات البيئية بوضوح إلى عدم كفاية القدرات والخطط الوطنية لمواجهة التحديات البيئية والتحديات التي يسببها البشر. لذلك فإن تطوير القدرات المؤسسية لمديرية الحراج بوصفها الجهة الحكومية المسؤولة وهي قائدة إنعاش قطاع الغابات، وهذا يعد أولوية مهمة. لكن أطرافاً أخرى تؤدي دوراً مهماً في هذا القطاع أيضاً. لذلك فإن إعداد نهج فعال لتحليل وتخطيط وتنفيذ الاستجابة الملائمة للمجموعة الواسعة من الضغوط البيئية والبشرية سيكون ذا قيمة كبيرة. كما أن تنفيذ برامج بناء القدرات الشاملة طويلة الأمد التي تستهدف المختصين العاملين في القطاع وبناء قدرات المؤسسات سيعين المؤسسات الوطنية على أداء وظائفها على نحو أفضل.

49. توجد إمكانية كبيرة لتطوير قطاع الغابات من خلال تكملة الجهود الفردية المبعثرة بأسلوب منظم. لكن آليات التنسيق المنظمة المتاحة حتى الآن محدودة للغاية. لذلك ينبغي إعادة النظر في الإعداد المؤسسي الفردي وآليات التنسيق بغرض تحسين الفعالية والحد من الازدواجية. وينبغي لنا تحديد وتوضيح أهمية الغابات بالنسبة لأهداف التنمية المختلفة بغية تعظيم الاهتمام بالغابات على المستوى الوطني واستثمارها لما ينفع سكان الأردن. وعلى غرار ذلك، فإن توليد المعرفة وتبادل المعلومات ذو أهمية بالغة في تحسين حوكمة الغابات وتنمية القطاع.

3.4 الغابات والمجتمع المدني :

50. يشمل المجتمع المدني كافة المجموعات العاملة لدعم قطاع الغابات في الأردن، كالمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية. تعمل في الوقت الحالي 21 جمعية بيئية وطنية في مجال حماية الغابات ومقاومة التصحر والتنوع الحيوي في الأردن. حيث تساعد الجمعية الملكية لحماية الطبيعة على سبيل المثال في إدارة 14% من جميع المساحات الحرجية، وهي فاعلة في إعداد وتنفيذ الحملات التطوعية لحفظ وصون الغابات. كما تنفذ الحديقة النباتية الملكية مسوحاً للزهور وتؤدي دوراً مهماً في حفظ التنوع النباتي الحيوي. وقد أثبت المجتمع المدني أنه يتمتع بقوة كبيرة في التأثير على صناعات القرار وطلب دعمهم في حماية الغابات وتنميتها. وتمثل المشاركة الفاعلة لكل أفراد المجتمع في إدارة وحماية الغابات وتنميتها عنصراً جوهرياً في تنفيذ سياسة الغابات.

3.5 النواحي القانونية؛ الإطار التشريعي لتنفيذ السياسات:

51. يتقاطع الإطار القانوني للغابات في الأردن مع عدة تشريعات وطنية. إن التشريع الرئيسي الناظم للغابات هو قانون الزراعة لعام 2015 الذي يُعرّف الأراضي الحرجية والغابات الحكومية والغابات الخاصة. كما أنه يشمل أحكاماً تنظم استخدام وإدارة الغابات إلى جانب عدة تعليمات تنفيذية صدرت لتوضيح مختلف المسائل المتعلقة بالحرجة في القانون. فضلاً عن أحكام استخدام وإدارة الغابات، و يشمل القانون أحكاماً جزائية. ويوجد أيضاً عدد من التشريعات الأخرى سوى قانون الزراعة المتصلة بالغابات في الأردن. وترتكز هذه التشريعات على مسائل مختلفة كالبيئة واستئجار الأراضي واستخدامها والأعمال المخالفة للقانون والاستثمار. كما تتناول بعض هذه التشريعات استخدام الغابات وحمايتها في حين تنظم تشريعات أخرى الجوانب الجنائية.

52. لضمان التنفيذ السليم لسياسة الغابات وتحقيق أهدافها، يجب اتخاذ عدد من التدابير القانونية التي تتناول قضايا مؤسسية وذاتية. ينبغي للقضايا أن تركز على المؤسسية و على الإعداد المؤسسي لمديرية الحراج لتحسين كفاءتها ومرونتها في إدارة مختلف نواحي قطاع الغابات، وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية - ويفضل أن يكون ذلك من خلال إنشاء هيئة مختصة بشئون الغابات ذات استقلال مالي وإداري تنشأ بموجب قانون وتخضع للإشراف المباشر لوزير الزراعة أو بإعطاء قدر من الاستقلال المالي والإداري لمديرية الحراج ورفع قدراتها الفنية، وتعزيز وتنويع الموارد المالية المخصصة لها بما في ذلك استغلال موارد صندوق الغابات لتنمية قطاع الغابات، وإدراج أحكام تضمن اتساق التشريعات المختلفة. كما ينبغي للإطار القانوني أن يدعم تحقيق هدف السياسة المتمثل في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات ومنع التعدي علي الأراضي الحرجية. أو تغيير أغراضها ومنحها الأولوية في الحماية والإدارة والإشراف.

53. من الناحية الذاتية، يجب تعريف المصطلحات الرئيسية بشكل كاف، كما ينبغي مراجعة الأحكام القانونية المختلفة لا سيما تلك المتعلقة بوصول المجتمعات المحلية إلى الموارد وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وإشراك المجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية والطوعية في إدارة وتحسين الموارد الحرجية وحمايتها. وينبغي أن تتجاوز أحكام

القانون المعدل أي أحكام مناقضة في قوانين أخرى، لا سيما الأحكام المتعلقة بالاستثمار واستخدام الأراضي والتي ينبغي أن تتماشى مع حفظ وسلامة الغابات، وأن ينص القانون بوضوح على تعهدات الأردن الدولية لضمان تنفيذها بسلاسة ودقة .

4. الإطار المنطقي لسياسة قطاع الغابات

4.1 الرؤية لقطاع الغابات 2018-2030

54. نظراً للتحديات القائمة والحاجة للتغيير من أجل المساهمة في جدول الأعمال التنموي والإستجابة للإلتزامات

والاتفاقيات الدولية، تمت صياغة الرؤية على النحو التالي:

"حفظ و تنمية موارد الأردن الحراجية و أنظمتها البيئية على نحو مستدام بمشاركة جميع الأطراف المعنية"

4.2 الأطر الإرشادية ومبادئ وضع سياسة الغابات وتنفيذها

55. استرشاداً برؤية الأردن 2025، سيسهم تنفيذ سياسة الغابات في الأردن في تحقيق أهداف وأولويات المملكة.

وفضلاً عن أهداف جدول الأعمال الوطني، فإن سياسة الغابات ستسهم أيضاً في الإلتزام بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

المتصلة بقطاع الغابات بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومعاهدات ريو وخطة الأمم المتحدة الإستراتيجية للغابات (2017-

2030) وأهدافها الستة.

56. أن توجهات السياسة وأهدافها وأنشطتها مبنية على المبادئ التالية:

1. الإتساق مع أهداف التنمية الوطنية والإلتزامات الدولية.
2. الإستدامة والإدارة.
3. مسؤولية المجتمع عن الغابات.
4. المشاركة والشراكة العامة (الشعبية).
5. الشفافية والمساءلة.
6. سيادة القانون.
7. التنسيق بين القطاعات.
8. استخدام المعرفة والأدوات العلمية.
9. العملية الديناميكية؛ المراقبة المنتظمة والمراجعة والتعديل للتوجهات والتدابير.

4.3 توجهات وأهداف وأنشطة سياسة الغابات

57. كشفت المشاورات الموسعة عن إمكانية تقسيم التوجهات الرئيسية للسياسة وأولويات قطاع الغابات إلى أربعة أركان رئيسية. (تتماشى هذه الأركان الأربعة أيضاً مع الأركان الخمسة لرؤية الأردن 2025 والعناصر الأساسية للتنمية المستدامة) – تناظر نتائج المشاورات أساسات التنمية والمتطلبات الدولية:

- الركن البيئي
- الركن الاقتصادي
- الركن الاجتماعي
- الركن المؤسسي، ويشمل التعليم والبحث العلمي.

58. تتطلب هذه الأركان الرئيسة بيئة تمكينية ملائمة لضمان التنفيذ السليم للأنشطة المقترحة. يستعرض هذا القسم

التوجهات المستقبلية والأهداف والأنشطة المقترحة لكل من هذه الأركان. كما يتطلب تنفيذ مختلف الأنشطة وضع تدابير قانونية واقتصادية وإعلامية، وقد أدرجت في الأقسام التالية من هذه الوثيقة.

1.4.3 الركن البيئي/ الموارد الحرجية

59. لاحقاً للمراجعة الدقيقة لسياق الغابات المحلية، قررت الأطراف المعنية الوطنية الحاجة لوقف تدهور الغابات والتصحر وآثار تغير المناخ، ودعم إدارة الغابات المستدامة واستثمار الموارد المتاحة على نحو فعال، وتحسين المعرفة المحلية، وبناء القدرات لتنفيذ الخطط المعدة والأنشطة المقترحة، وتوعية الأردنيين بشأن أهمية الغابات ومنافعها بالنسبة لهم، ويتكون الركن البيئي من توجه وطني واحد واسع النطاق مكون من هدفين رئيسيين وعدد من الأنشطة. ومن المتوقع أن يؤدي إلى تحسين مستوى حفظ التنوع الحيوي ووظائف أنظمة الغابات البيئية، وبالتالي فإن الخدمات التي تقدمها هذه الأنظمة البيئية ستحسن من استدامة سبل العيش ودعم خطط التنمية الوطنية وتعزيز التزام الأردن بتعهداته الدولية.

التوجه: تحسين صمود أنظمة الغابات البيئية لاستدامة السلع والخدمات الحرجية.

الهدف 1: حفظ أنظمة الغابات البيئية.

الإجراء 1.1: تنفيذ دراسات تقييم للسلع والخدمات المقدمة من أنظمة الغابات البيئية، مع تغطية أهم الأنظمة وتوليد البيانات بشأن وضعها الحالي واستخداماتها/ قيمتها المحتملة من أجل بناء قاعدة بيانات ونظام معلومات مفصل حول أنظمة الغابات البيئية في الأردن بما فيها الغابات في المناطق الحضرية.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) وضع آليات تنسيق مؤسسي فعالة لتوليد البيانات وجمع المعلومات وتبادل المعرفة.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) تحليل وتقييم توافر المعلومات ودقتها والحاجة الوطنية لها.

(2) جمع وتوفير البيانات والمعلومات ذات الصلة لتطوير خطط وطنية للإدارة المستدامة للغابات.

الإجراء 2.1: وضع مخطط وطني لحصر وتقييم الموارد الحرجية وتحديثه باستمرار.

التدابير المؤسسية/ الإقتصادية:

(1) وضع آليات تنسيق مؤسسي فعالة لجمع البيانات والمعلومات وتبادل المعرفة.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) تحليل وتقييم توافر المعلومات ودقتها.

(2) جمع وتوفير البيانات والمعلومات ذات الصلة لتطوير خطط وطنية مستدامة لمراقبة وتقييم الغابات.

الإجراء 3.1: تطوير خطط واليات للمحافظة على الأنظمة البيئية للغابات (بما في ذلك التجمعات الشجرية و أشجار الغابات

المتواجدة في المناطق الحضرية).

التدابير المؤسسية/ الإقتصادية:

(1) بناء قدرات مؤسسات الحراجة.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) تنفيذ برامج إرشادية وتوعوية مع اطلاع الشركاء وعامة الجمهور بمخرجات الجرد الوطني لموارد الغابات.

الهدف 2: استعادة النظم الايكولوجية الغابية الى وضعها الطبيعي و تأمين الإدارة المستدامة لها.

الإجراء 1.2: تطوير استراتيجية للإدارة المستدامة للغابات تستند على نسق إدارة الأنظمة الإيكولوجية والمناظر الطبيعية.

التدابير القانونية: (1) تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الداعم لنهج إدارة النظم البيئية/ التضاريس الطبيعية لتحسين التزويد المستدام لسلع وخدمات أنظمة الغابات البيئية.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) تقديم الحوافز لتعزيز إدارة الغابات المستدامة بناء على النظم البيئية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تولى تنفيذ دراسات تقييم لتقييم سلع وخدمات أنظمة الغابات البيئية. (1) تنفيذ عدد من التقييمات الشاملة والتحليلات لتطوير نهج النظم البيئية/ التضاريس الطبيعية. (1) توعية الأردنيين بمنافع هذه النماذج الشاملة وقيمة الخدمات والسلع المشتقة من أنظمة الغابات البيئية.

الإجراء 2.2: وضع وتنفيذ خطط سنوية واقعية شاملة لاستعادة الأنظمة البيئية الغابية تلبية احتياجات واهتمامات المجتمعات المحلية والتجمعات الحضرية وتدعم إمداد خدمات الأنظمة البيئية.

التدابير القانونية: تعديل الإطار القانوني بحيث يتيح تقديم الحوافز لتشجير الأراضي ذات الملكية الخاصة أو المجتمعية أو غيرها من أشكال الملكية غير الحكومية.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) تطوير خطط حوافز لتنفيذ إصلاح الأراضي السليم و/ أو برامج التشجير/ إعادة التشجير (وفق الإقتضاء) في كل من الأراضي العامة والخاصة.

(2) بناء قدرات مديرية الحراج في تخطيط وتنفيذ استصلاح الأراضي، وبرامج التشجير/ إعادة التشجير وحفظ التنوع الحيوي.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) برنامج زراعة الأشجار السنوي قائم على معلومات بيئية واجتماعية/ اقتصادية كافية، وعلى الأجناس الملائمة وخصائص الموقع بما في ذلك الأجناس المحلية متعددة الأغراض.

الإجراء 3.2: صياغة خطط عمل للإدارة المستدامة للموارد الغابية ووضع الوسائل والأدوات المطلوبة لتنفيذها.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: تدريب الكوادر الفنية على وضع وتنفيذ خطط العمل الفنية للغابات آخذين في الاعتبار الاحتياجات المحلية للسكان بقدر سواء مع الإهتمامات الوطنية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: التوعية الإعلامية بأهمية أن تدار الموارد الغابية استناداً على خطط عمل فنية تؤمن استدامة عطائها.

2.4.3 الركن الاجتماعي:

60. يقوم الركن الاجتماعي على الإشراف والمشاركة الكاملة للمجتمع المحلي والمجتمع الريفي في صياغة وإعداد سياسة الغابات الوطنية، بحيث تضمن المجتمعات المحلية والأطراف المعنية والمجتمع المدني التنفيذ الناجح لهذه السياسة. ينتفع الناس من الغابات على عدة مستويات؛ سواءً المنتفعون المباشرون من الغابات كالمجتمعات المحيطة بالغابات من رجال ونساء وشباب، أو الغريباء الزوار والمستثمرون. إن تحسين مشاركة المجتمعات المحلية بما فيها النساء والشباب سيدعم سبل عيشهم وبيئهم حسب المسؤلية بما يضمن إدارة الغابات على نحو فعال.

التوجه: المجتمعات المحلية مشركة بشكل فعال في إدارة الغابات.

الهدف 1: خلق البيئة الداعمة للملائمة لإشراك المجتمعات المحلية والشركاء ذوي الصلة في إدارة الغابات ورفع قدراتهم في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

الإجراء 1.1: تحديد سبل وآليات إشراك الرجال والنساء والشباب في المجتمعات المحلية في إدارة الغابات ووضع الحوافز والتعليمات لهذا الإشراف.

التدابير القانونية: إعداد الآليات القانونية وخطط التحفيز لتسهيل إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) دراسة خصائص المجتمعات المحلية المحيطة بالغابات واحتياجاتهم وفق النوع وامكانية مساهمة الغابات في تلبية هذه الاحتياجات. و معرفة مدى تأثر القطاع بالأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها توطئة لإدماجهم في تطوير و تنفيذ خطط الإدارة المستدامة للغابات

(2) إعداد هيكل مؤسسي لإشراك الرجال والنساء والشباب على مستوى المجتمعات المحلية وغيرهم من الأطراف المعنيين في إدارة الغابات بأسلوب منفتح وشفاف.

(3) تطوير تدابير للحواجز لتحسين إشراك المجتمعات.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) إنشاء قاعدة بيانات بشأن خصائص المجتمعات والمعرفة المحلية، (2) توعية المجتمعات المحلية بشأن إدارة الغابات.

الإجراء 2.1: توثيق وتطوير المعرفة المحلية اللازمة لإدارة الغابات.

التدابير القانونية: (1) إعداد آليات قانونية وخطط تحفيز لتيسير إشراك الرجال والنساء والشباب في المجتمعات المحلية في إدارة الغابات من خلال آليات منفتحة وشفافة.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: الإعداد المؤسسي لمديرية الحراج بغرض دمج المعرفة المحلية في إدارة الغابات.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) توثيق المعرفة المحلية وتقييم الموارد وإمكانات استخدامها.

(2) توعية المجتمع المحلي وموظفي مديرية الحراج بشأن الخدمات الحرجية ومساهمتها في سبل عيش المجتمعات.

الإجراء 3.1: دعم المبادرات الخاصة المتصلة بالغابات وتطوير المشاريع الصغيرة في هذا القطاع.

التدابير القانونية: مراجعة وتحديث الإطار القانوني والعمل على اتساقه لمنح المجتمعات المحلية الحق بالانفتاح الاقتصادي من موارد الغابات بموجب اتفاقيات تشاركية لإدارة الغابات.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: تقديم الدعم الفني والإرشادي لتحسين توليد دخل المجتمعات المحلية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) تشجيع الاستثمار العام والخاص في تطوير الغابات والمبادرات والشركات الصغيرة المتصلة بالغابات.

(2) تطوير نماذج أعمال وتحسين مهارات التسويق لدى المنتجين.

الهدف 2: تحسين قدرات السكان المحليين بصفقتهم أصحاب مصلحة في إدارة الغابات وتيسير إشراكهم.

الإجراء 1.2: تنفيذ برامج توعية مختلفة تهدف لدعم إشراك المجتمعات المحلية بما فيها النساء في إدارة الغابات.

التدابير القانونية: تحديد الأنظمة والتعليمات الخاصة بآليات العمل والتعامل مع مختلف المجموعات والجمعيات في عملية إدارة الغابات والاستفادة من الموارد

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) تطوير قدرات مديرية الحراج على تبني نهج أكثر اعتمادًا على الأشخاص.

(2) إعداد آليات الحوافز لحفظ الموارد الحرجية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) التوعية بشأن أهمية وإمكانات إشراك المجتمعات في إدارة الغابات.

(2) دمج المعرفة المحلية في التخطيط لموارد الغابات واستخدامها.

الإجراء 2.2: تحديد مختلف أشكال الجمعيات الأهلية ودعم تطويرها كي تشارك على نحو فعال في إدارة الغابات.

التدابير القانونية: إعداد الآليات القانونية وخطط الحوافز لتيسير تأسيس مختلف أشكال الجمعيات الأهلية المشاركة في إدارة الغابات.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) دعم مختلف المبادرات المجتمعية.

(2) دمج الحراجة المجتمعية في خطط التنمية المحلية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) تقييم المبادرات المجتمعية القائمة.

(2) تطوير معايير اختيار المجتمعات المرشحة لتأسيس جمعيات/ مجموعات أهلية تجريبية.

3.4.3 الركن الاقتصادي

61. يعد الدعم الاقتصادي والمالي من الأساسات المحورية للسياسات الفعالة والمستدامة. ويتطلب الحصول على

الدعم المالي الكافي بيانات أفضل قائمة على الأدلة حول قيمة أنظمة الغابات البيئية والخدمات المتصلة بها، كحبس الكربون

وحفظ المياه والتربة، وقيمة الأنظمة المتضررة والخدمات المفقودة، وترجمة هذه القيم إلى مساهمة زراعية في الناتج المحلي

الإجمالي. كما ينبغي تطوير وتعزيز آليات التمويل المتنوعة من مصادر أخرى سوى الموازنة العامة، وينبغي أيضا تطوير

مشاريع الغابات وتمويلها من قبل مبادرات وآليات دولية.

التوجه: ضمان التمويل بشكل متكامل لتنمية الغابات بشكل مستدام

الهدف 1: اجتذاب دعم صناع القرار لضمان التمويل لأنشطة قطاع الغابات.

الإجراء 1.1: توليد بيانات قائمة على الأدلة حول القيمة النقدية لمنافع الغابات المتنوعة.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) إجراء مسح ميداني شامل لجميع مجالات المنافع المستمدة من الغابات والتركيز على المنتجات غير الخشبية.

(2) تثمين وتقدير المنافع الاقتصادية والاجتماعية لمجموع خدمات النظم البيئية للغابات لإبراز قيمتها المالية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تحديد المنافع والخدمات المستمدة من موارد الغابات ضمن سيناريوهات مختلفة تعتمد على

العوامل المؤثرة على موارد الغابات ونشرها للتوعية بها وتسهيل تبنيها.

الإجراء 2.1: وضع خطط/ سيناريوهات قائمة على المنافع أو الخدمات المحتملة أو على التعويض عن الأضرار/ الخسائر من

خلال تقييم كلفة إزالة وتدهور الغابات والتغير في استخدام الأراضي.

التدابير القانونية: وضع التدابير القانونية لمنح الحوافز الهادفة للحفاظ على الأرباح والخدمات إلى جانب آليات للتعويض عن

الأضرار.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) إعداد خطط تمويل لخطط إدارة الغابات.

(2) تطوير قدرات مديرية الحراج على تنفيذ التحليل الاقتصادي وتقييم التعويضات.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: تنفيذ تحليل اقتصادي يشمل المقايضات لتقدير القيم النقدية للغابات وكلف تدهور الغابات بسبب

التغير في استخدام الأراضي، وذلك يشمل تقييم أثر تزويد أو نقص خدمات الأنظمة البيئية.

الهدف 2: تطوير فرص الاستثمار في مجال الغابات وتعزيز خلق فرص للعمل وسبل كسب عيش ذات صلة بالغابات للسكان المحليين.

الإجراء 1.2: التعرف على آليات تمويل حديثة لقطاع الغابات تلبى احتياجات الإدارة المستدامة بما في ذلك الأدوات والآليات الدولية.

التدابير القانونية: وضع التدابير القانونية لتطبيق آليات تمويل متعددة إدارة الغابات.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) عقد دورات وورشات عمل تستهدف الشركاء المعنيين باستقطاب التمويل من الجهات المانحة.

(2) إحياء الإستخدامات المحلية للمنتجات غير الخشبية لموارد الغابات وإيجاد نوافذ تسويقية لهذه المنتجات.

التدابير الإعلامية/ التوعوية:

(1) إنشاء قاعدة بيانات يسهل الوصول إليها حول الموارد والخدمات الحرجية.

(2) تحسين الممارسات الجيدة القائمة حالياً بشأن آليات التمويل في الأردن.

(3) تحديد آليات التمويل الأخرى الملائمة للسياق الأردني.

الإجراء 2.2: دعم مبادرات القطاع الخاص وتحفيزه لتطوير الاعمال التجارية المرتبطة بمنتجات وخدمات الغابات.

التدابير القانونية: وضع آليات قانونية لفرص وحوافز الاستثمار لتطوير منافع وخدمات الغابات.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) تقديم الدعم وتيسير وصول الجمعيات الغابية الي التمويل لتمكينهم من تطوير استثمارات

واعمال تجارية صغيرة اوفائقة الصغر مرتبطة بمنتجات الغابات غير الخشبية.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: تقييم أثر تدهور الغابات على القطاعات الأخرى بما في ذلك المقايضات، وتعريف تدابير التعويض.

4.3.4 ركن الإعداد المؤسسي والتعليم والبحث العلمي

62. ثمة حاجة لتعزيز المؤسسي من أجل تطوير مديرية الحراج بالهيكل الإداري والمالي بما يدعم أنشطة القطاع ويحقق الإدارة الفعالة للموارد الحرجية، والتنسيق بين الوكالات المعنية ومشاركة المعلومات بين أصحاب المصلحة في قطاع الغابات.

التوجه: أن تصبح مديرية الحراج مؤسسة قادرة على تنفيذ سياسة الغابات وترجمة التزاماتها إلى برامج وأنشطة سليمة.

الهدف 1: تحسين فعالية كفاءة مديرية الحراج.

الإجراء 1.1: تحليل الإطار التشريعي لقطاع الغابات وتحسينه.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) تزويد الموارد المالية اللازمة لتعديل وتحسين الإطار التشريعي وتحديد نطاق مسؤوليات مديرية الحراج.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تقديم معلومات موثوقة تدعم مراجعة وتحسين الإطار التشريعي.

الإجراء 2.1: تطوير برامج توعية راسخة لرفع مستوى الوعي وطلب دعم صناع القرار والمجتمع المدني.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) دعم وتفعيل قسم التخطيط والتوعية التابع لمديرية الحراج.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تقديم معلومات موثوقة لدعم عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

الإجراء 3.1: إنشاء نظام مساءلة وتبليغ لاستتارة صناع السياسات والجمهور بشأن وضع الموارد الحرجية في البلاد وأعمال مديرية الحراج.

التدابير القانونية: (1) تطوير الأدوات القانونية اللازمة لدعم التبليغ المنتظم للجمهور.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) تطوير آليات مشاركة المعلومات والمعرفة لتسهيل عملية تقديم التقارير.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تقديم معلومات دقيقة وحديثة تدعم عملية تقديم التقارير واتخاذ القرار.

الهدف 2: بناء القدرات الفنية والتقنية لمديرية الحراج

الإجراء 1.2: تقييم القدرات الحالية لمديرية الحراج من حيث الإطار القانوني والهيكل التنظيمي وعدد الموظفين ومؤهلاتهم ومهاراتهم فضلاً عن المعدات المستخدمة وتحديد حاجات بناء القدرات والتدريب.

التدابير القانونية: (1) مراجعة الإطار القانوني الحالي وتقييم نقاط القوة والضعف فيه.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) مراجعة وتقييم الهيكل التنظيمي لمديرية الحراج.

(2) النظر في الإصلاح المؤسسي لمديرية الحراج على مستوى المقر الرئيسي وفي الميدان.

الإجراء 2.2: تعزيز الإطار المؤسسي لضمان توافر الوسائل القانونية والمالية والقدرات الكافية لتنفيذ سياسة الغابات الوطنية.

التدابير القانونية: (1) النظر في الأدوات القانونية اللازمة لتقديم التمويل المتسق والمستدام لمديرية الحراج.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) مراجعة الإعدادات المؤسسية لمديرية الحراج وقدراتها المالية وتحسينهما.

الإجراء 3.2: تعزيز القدرات البشرية من حيث العدد والمهارات والمعدات، وتنظيم الدورات التدريبية إن إقتضت الحاجة.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) تقديم الموارد المالية اللازمة.

(2) إعادة تنظيم الإعدادات المؤسسية لمديرية الحراج وتمكينها من أداء واجباتها.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: تعزيز قدرات مديرية الحراج في التواصل مع الشركاء والمواطنين عامة

التوجه: ترسيخ التنسيق بين الوكالات المعنية.

الهدف 1: تحسين فعالية المؤسسات والقدرة على التنسيق.

الإجراء 1.1: تأسيس لجنة وطنية للغابات بمشاركة أطراف فاعلة لدعم جهود مديرية الحراج والنهوض بالقطاع وتمكينه من تحقيق الأهداف الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

التدابير القانونية: (1) شمول التدابير القانونية اللازمة لتيسير آليات التنسيق المؤسسي وتأسيس اللجنة.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) تطوير خطط التنسيق وآليات مشاركة المعلومات بين الوكالات المعنية.

(2) توفير الموارد المالية اللازمة.

الإجراء 2.1: مشاركة الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية بحفظ الغابات وإدارتها وتمييتها.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) تحسين التنسيق بين المؤسسات.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تقديم المعلومات التي تلزم مشاركتها.

الإجراء 3.1: إنشاء بوابة إلكترونية/ قاعدة بيانات وطنية لجمع المعلومات ومشاركتها.

التدابير القانونية: (1) تطوير الأدوات القانونية اللازمة لتيسير جمع المعلومات ومشاركتها.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) تقديم الموارد المالية اللازمة لإنشاء البوابة الإلكترونية.

(2) تحسين تبادل المعلومات والتنسيق بين المؤسسات.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تقديم المعلومات التي تلزم مشاركتها.

الهدف 2: تطوير المعرفة والمهارات في مجال الغابات

الإجراء 1.2: إعداد برامج تعليمية/ بحثية بشأن الغابات بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية:

(1) تقديم الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج.

(2) تطوير آليات التنسيق بين المؤسسات والتضامن بينها مع التركيز على التخصص في مجالات محددة.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تطوير آليات مشاركة المعلومات.

الإجراء 2.2: تطوير وتنفيذ برامج بناء قدرات شاملة لجميع الأطراف المعنية في قطاع الغابات.

التدابير المؤسسية/ الاقتصادية: (1) تقديم الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج.

التدابير الإعلامية/ التوعوية: (1) تقييم قدرات الأطراف المعنية وحاجاتهم وتصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات.

4.4 بيئة تمكينية من أجل التنفيذ

63. كما هو وارد في رؤية الأردن 2025، يجب وضع الشروط المهمة لضمان التنفيذ الفعال للأولويات، والاتفاق بين جميع

الأطراف المعنية، والمشاركة الفاعلة من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني، والشراكة الفعالة والمباشرة مع الجهات المانحة

والمؤسسات المالية، وتحسين موثوقية التعديلات التشريعية والقدرة على توقعها. وهذه تتطلب سياسة الغابات الوطنية أيضا بعض الشروط المسبقة لتنفيذها. حيث تتعلق هذه الشروط بشكل رئيسي بقضايا الحوكمة والتنسيق والشراكات والتدابير القانونية وآليات التمويل وتطوير القدرات والمعلومات والتوعية والاتصالات.

1.4.4 الحوكمة والتنسيق والشراكات

64. ثمة حاجة لتطوير آلية تشاورية تشاركية تتيح مشاركة المجتمع في التخطيط لعملية اتخاذ القرار بشأن الغابات وتنفيذ القرارات ومتابعتها، فضلاً عن تحسين حقوق المزارعين باستئجار الأشجار والأراضي، وضمان الوصول إلى الموارد الحرجية التقليدية. وذلك يتطلب بناء قدرات المجتمع من خلال تنظيم البرامج التدريبية من أجل تحسين قدراتهم التنظيمية والتقنية وتأسيس الجمعيات التطوعية. إن وضع سياسة غابات يتطلب تطوير قنوات التنسيق والشراكات بين مديرية الحراج وجميع الأطراف المعنية بمختلف قضايا الغابات. ومن الأنشطة المقترحة لذلك تعزيز التنسيق بين الوزارات (وزارة الزراعة ووزارة الداخلية والأمن العام) في حفظ الموارد الحرجية، وتشكيل لجنة وطنية بشأن الغابات بمشاركة الأطراف الفاعلة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الحوكمة واستخدام الأشغال الحرجية وما إلى ذلك.

2.4.4 آليات التمويل

65. ثمة حاجة للمزيد من موارد التمويل لمواجهة تحديات تنمية الغابات والمساهمة في تحقيق أهداف سياسة الغابات إذ ينبغي أن يكون حشد الموارد المالية مستداماً على المدى الطويل وقائماً على جميع مسارات التمويل القائمة، ويجمع بين الموارد الوطنية والدولية والعامّة والخاصة والقائمة على السوق وغير القائمة على السوق. إن الخليط الإستراتيجي من هذه الموارد المالية مهم في استدامة وسائل التنفيذ المتاحة. ومن الدوافع التي ينبغي لنا تقويتها وتعزيز الظروف التمكينية لتنفيذ آليات التمويل كتوفير الحوافز للاستثمارات الخاصة، وأداء الحكومة له دور المسرع للدفع بخطط الخدمات البيئية وآليات التعويض، وتنظيم المجتمعات لإنتاج خدمات الأنظمة البيئية، واستثمار القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، ودعم استصلاح الأنظمة البيئية من خلال مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف. كما ينبغي تعزيز دور القطاع الخاص في تثمين منتجات وخدمات الغابات لا سيما في تطوير سلاسل القيمة لمنتجات الغابات غير الخشبية (الشهادات البيولوجية الأخلاقية، وآليات الوصول ومشاركة المنافع، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية) والسياحة البيئية. وينبغي أن ينظر قطاع الغابات في تقديم

"حلول خضراء" للشركات الوطنية والدولية للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وأثر القطاع الخاص على التنوع الحيوي. ويجب تعزيز تحسين إشراك المجتمعات المحلية من خلال استغلال أراضي الغابات لتوليد الدخل ودعم وتطوير استخدام موارد الطاقة البديلة المستدامة.

3.4.4 بناء القدرات

66. يلزم تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدراتها على الإدارة من أجل تأسيس آليات وأدوات مختلفة لسياسة الغابات ومواجهة مختلف التحديات التقنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويتطلب تصميم وتنفيذ نظام معلومات الغابات وعملية إدارة البيانات والإحصاءات التي تشمل آلية التخطيط والتنسيق والمراقبة والتقييم بناء القدرات. لذلك ينبغي النظر في إعداد وتنفيذ خطة لتنمية الموارد البشرية.

4.4.4 المعلومات والتوعية والاتصالات

67. يجب أخذ إعداد وتنفيذ إستراتيجية اتصالات وتوعية في الاعتبار لعمليات حفظ الموارد والمراقبة وتخطيط العمليات الميدانية. ويجب التأكيد على بعض العناصر مثل:

- (1) إنشاء قواعد البيانات التي يسهل الوصول إليها ومشاركة المعلومات حول موارد وخدمات الغابات .
- (2) تعزيز جهود المناصرة لقيم الغابات وأولويات الإدارة .
- (3) توسعة نطاق الممارسات الجيدة القائمة مسبقاً لتشمل آليات التمويل .
- (4) تحديد آليات تمويل أخرى ملائمة للسياق الأردني.
- (5) تقييم آثار تدهور الغابات على القطاعات الأخرى وتحديد التدابير التعويضية، لذا يجب ربط المعلومات حول الغابات بأنظمة المعلومات الأخرى في مؤسسات أخرى مثل وزارة التربية والتعليم والحدائق النباتية الملكية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ووزارة الزراعة وما إلى ذلك ممن لديهم أنظمة معلومات فاعلة قائمة على نظم المعلومات الجغرافية (GIS). كما أن هناك حاجة لإجراء الدراسات وتحديد خصائص ومواقع أنظمة الغابات البيئية، ومراقبة التغيرات في استخدام الأراضي، وتقييم خدمات أنظمة الغابات البيئية، وتطوير المشاريع والبرامج لتمويل الآليات المقترحة.

5.4.4 التدابير القانونية

68. لضمان التنفيذ الملائم لسياسة الغابات وتحقيق أهدافها، ينبغي لنا النظر في عدة تدابير قانونية تشمل ضمان تتاغم الإطار القانوني مع أهداف هذه السياسة. وذلك سيتطلب تعديل الأدوات القانونية الحالية، فضلاً عن إصدار قوانين جديدة لتحقيق أهداف السياسة، ينبغي أن تشمل هذه التدابير تعديل القوانين لضمان التنسيق والتتاغم بين مختلف التشريعات المتصلة بإدارة الغابات، لا سيما منح الأولوية لحماية الأراضي الحرجية والإشراف عليها. كما ينبغي مراجعة مختلف الأحكام القانونية لا سيما المتعلقة بوصول المجتمعات المحلية إلى الموارد، واستخدام موارد صندوق الغابات لتطوير قطاع الغابات، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإشراك المجتمع المحلي في إدارة وتحسين الموارد الحرجية.

6. المراقبة والمراجعة والتكيف

69. تمثل المراقبة والمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية سياسة الغابات وهي مهمة أيضاً في تخطيط وتنفيذ ومراجعة وتعديل أنشطة الغابات. كما أن مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة أساسي في تطوير قطاع الغابات. وبالتالي يمكن تقييم التقدم وتحديد التحديات في وقت ملائم. وستؤدي دورات مراقبة سير العمل ومراجعة الخطط وتحسينها إلى تطوير خطط طويلة الأمد معدلة وفق الحاجات والتحديات الوطنية. لذا يجب ينبغي مراجعة فعالية وكفاءة الأنشطة كل ثلاث سنوات من أجل تحديد وفهم التحديات والفرص القائمة والتكيف معها، ومراجعة الوثيقة بأكملها بما فيما توجهاتها الإستراتيجية كل خمس سنوات لضمان تتاغمها مع التوجهات المحلية وأهداف التنمية المستدامة.

7. الملحقات

الملحق 1: خطة العمل (خطط العمل التفصيلية وتشمل المسؤولية والمدة الزمنية والموازنة)

الملحق 2: تقرير تحليل الإطار التشريعي

